



أ. أحمد بن عبد العزيز النعيمش •

حلم الإسكان

طويلاً، ولا عزاء للمتضررين.
ما الحل إذن أمام هذه الجموع الحاشدة من الشباب والشابات الذين يتطلعون إلى عيش هادئ يسهمون في بنائه ويكون مستقراً لهم ولأبنائهم في خضم هذه الحياة؟ أرى من وجهة نظر خاصة أن علاج هذا الموضوع يتطلب تضافر جهود كثيرة تسهم فيها العديد من الجهات الرسمية والشعبية والاجتماعية والمؤسسات الاقتصادية، ولعل من الحلول الممكنة ما يمكن عرضه في المقترح الآتي:

تمنح الدولة القطاعات الحكومية أراضٍ قريبة من المدن وتقوم بتخطيطها واستكمال بنيتها التحتية من مياه وكهرباء وهاتف وصرف وغيرها، ثم تطرح في مناقسة عامة لإنشاء وحدات سكنية مستقلة بمواصفات خاصة تناسب خصوصية مجتمعنا وطبيعة العيش فيه، ثم يقوم كل قطاع بتسجيل قوائم الراغبين في الحصول على هذه الوحدات وفقاً لضوابط محددة ومن ثم تسلم هؤلاء المستفيدين على دفعات، ويكون السداد باستقطاع جزء من المرتب الشهري إضافة إلى تقويض المستفيد لجهته باستلام قرض صندوق التنمية العقارية، وبذلك نضمن حصول هؤلاء الشباب على مسكن ملائم خلال سنوات معدودة وفي الوقت نفسه نحافظ على أموالهم من ضياعها في إيجارات لا مردود لها.

إن هذه الأحياء السكنية في حال قيامها سوف تكون أحياء نموذجية وربما تسهم مستقبلاً في تخفيف الضغط على المدن الكبرى وحركة السير فيها من خلال تأمين حافلات خاصة تنقل هؤلاء الموظفين إلى مواقع عملهم كما هو معمول به في إسكان بعض الشركات والمؤسسات التي تؤمن سكناً لمنسوبيها.

أتمنى دراسة هذه الفكرة والنظر في تطبيقها على أرض الواقع بحيث نرى في المستقبل أحياء مكتملة بأسماء القطاعات الحكومية فيكون هناك أحياء بأسماء الجهات الحكومية فعلى سبيل المثال: حي التجارة، وحي التربية، وحي الإعلام، وحي الأمانة، وحي الشورى، وحي العدل، وغيرها.

يعد الحصول على سكن مناسب للشباب حديثي الزواج في عصرنا الحاضر حلمًا بعيد المنال، بل ربما كان سبباً رئيساً من أسباب العزوف عن الزواج، إذ من المعلوم أن وجود سكن مهياً مناسب في حي هادئ تتوافر فيه جميع الخدمات أصبح أمنية عزيزة تراود تطلعات الكثيرين من الشباب وتشغل تفكيرهم.
وإذا كان باستطاعة البعض منهم استئجار وحدة سكنية بتلك المواصفات أو قريباً منها فهل باستطاعة الآخرين من ذوي الدخل المتوسطة والمتدنية تحقيق هذا الحلم المشروع؟

إن تتابع موجات الغلاء في السنوات الأخيرة، وخسائر كثير من الشباب لمخدراتهم في انهيار سوق الأسهم، وقلة فرص العمل في القطاعين الحكومي والخاص، كل هذا واد أحلام كثير من الشباب المتطلعين إلى تأمين سكن خاص ينعمون بدفته ويأمنون مع أطفالهم في فنائه، لكن أنى لهم ذلك وقد أطبق عليهم ثالث الهم والنكد (غلاء المعيشة وانهيار الأسهم، وقلة فرص العمل).

إن مرتبات كثير من الشباب ومكافاتهم لا تكاد تغطي متطلبات الحياة الأساسية من مأكلاً ومشرباً ومركب ناهيك عن المسكن وإعالة الأسرة وتأمين مستلزمات الأطفال، بل ربما كان بعضهم ملتزماً بمسؤوليات جسام مثل رعاية والديه أو إخوانه وما يحتاجونه من غذاء أو دواء أو علاج، وفوق هذا وذاك ديون تتطلب سداداً.. والتزامات اجتماعية من مناسبات ودعوات وحفلات في مجتمع تعود على المجاملات ولا يعذر أحداً يتخلف عن مواكبته والسير مع تياره، فهل يستطيع هؤلاء الشباب بعد ذلك أن يقتنعوا من مرتباتهم أقساطاً للإيجار أو لشراء منزل في المستقبل؟

لقد أصبح الحصول على شقة صغيرة إحدى المعضلات الكبرى في المدن الرئيسية مما ضاعف قيمة الإيجارات إلى أرقام خيالية، وإذا كان الملاك يستسهلون رفع الإيجارات على أولئك المعدمين لآفته الأسباب، فإن إعادتها إلى سابق عهدها أمر أشبه بالمستحيل، بل إن مجرد التفكير في شيء من هذا مما يحرم النقاش فيه بالنسبة لهم ولو اضطروا لذلك فسيكون التنفيذ بطيئاً وسيستغرق وقتاً